مؤتمر نزع السلاح

CD/PV.706

1 June 1995
ARABIC
Original: ENGLISH

المحضر النهائي للجلسة العامة السادسة بعد السبعمائة

المعقودة في قصر الأمم، بجنيف
يوم الخميس الموافق ١ حزيران/يونيه ١٩٩٥ في الساعة ١٠ صباحا

الرئيس: الآنسة س. ب. أونيوني (كينيا)

الرئيسة (متحدثة بالانكليزية) الآن تفتتح الجلسة العامة السادسة بعد السبعمائة لمؤتمر نزع السلاح.

ربما علمتم أنه لن يكون بوسع رئيس وفدي ترأس هذا الاجتماع اليوم لذا سأحل محله وفقا للمادة ١٠ من النظام الداخلي للمؤتمر، وكلي ثقة أنه يمكنني الاعتماد على تعاونكم وتساهلكم.

بادئ ذي بدء أود الاعراب عن الترحيب الحار، باسم المؤتمر وباسمي أنا شخصيا، بالممثلين المعينين حديثا وهم السفير إكبلوم ممثل فنلندا؛ والسفير لافير ممثل البرازيل؛ والسفير ايكاسا ممثل المكسيك؛ والسفير ترميدزي ممثل اندونيسيا. وأود أن أؤكد لهم دعمنا وتعاوننا التامين في مهامهم الجديدة.

أمامي على قائمة المتحدثين لهذا اليوم ممثلو فنلندا، اليابان، رومانيا، الأرجنتين، جمهورية إيران الاسلامية، نيوزيلندا، بلجيكا. الكلمة الآن لممثل فنلندا السفير إكبلوم، فليتفضل.

السيد إكبلوم (فنلندا) (الكلمة بالانكليزية): سيادة الرئيسة، شكرا جزيلا لكم على ما أعربتم عنه من ترحيب بعباراتكم الرقيقة.

إن مؤتمر نزع السلاح يبدأ اليوم جولته الثانية من دورة هذا العام في أعقاب مؤتمر استعراض وتمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وإن فنلندا لترحب بالقرار التاريخي بجعل هذه المعاهدة معاهدة دائمة، فعلى الرغم من الخلافات في وجهات النظر السياسية والأمنية بين الدول الأطراف تمكن المؤتمر من التوصل إلى مقرر بتوافق الآراء، فأثبتت الدول الأطراف بذلك اهتمامها المشترك بفوائد المعاهدة، وبذلك ازدادت قوة القاعدة العالمية. وأود الإشادة إشادة خاصة في هذا الصدد بجنوب أفريقيا، فقد أرست أفكارها المبتكرة لتحسين تنفيذ المعاهدة مستقبلا الأساس لمقرر بتوافق الآراء بشأن تمديدها إلى أجل غير مسمى.

إن مجرد تحول معاهدة عدم الانتشار إلى معاهدة دائمة الآن قد غير تماما من البيئة المعيارية التي تجري فيها الجهود لمنع الانتشار النووي ونزع السلاح النووي، الأمر الذي يمثل نقطة انطلاق جديدة. وقد أكدت الحاجة إلى التطلع قدما المقررات المتخذة بشأن مبادئ وأهداف منع الانتشار النووي ونزع السلاح النووي، وكذلك بشأن تعزيز عملية استعراض المعاهدة. وتؤيد فنلندا هذه المقررات باعتبارها إطارا لما يبذل من جهود مستقبلا لمنع الانتشار ونزع السلاح.

وأملنا أن تشجع البيئة الجديدة في نزع السلاح المتعدد الأطراف على عملية تجديد تجعلها أكثر استجابة لاحتياجات اليوم، بل والغد، وذلك سيهيئ آفاقا أفضل للدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح. ويقع على عاتق مؤتمر نزع السلاح الشيء الكثير في هذا الصدد، باعتباره المحفل الوحيد للتفاوض المتعدد الأطراف على نزع السلاح. وتتطلع فنلندا إلى إحراز تقدم سريع في عدد من المجالات وهي على استعداد للمساهمة في تحقيق هذه الغاية، لذا أود تناول المجالات التالية التي تستحق في رأينا اهتماما فوريا.

أول هذه المجالات هو استعراض جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح وبرنامج عمله، إن النقاش السنوي حول جدول الأعمال التقليدي لمؤتمر نزع السلاح ينبغي وضع نهاية قاطعة له ، وينبغي على المؤتمر بدلا من ذلك التركيز، على أساس سنوي، على الأولويات التشغيلية. ففي هذا العام ، كانت عملية إنشاء اللجان المخصصة عملية لا يقتدى بها اطلاقا، لذا ينبغي في رأينا عدم إطالة المناقشة بشأن هذا الموضوع عن ذلك. ومن بين اللجان المخصصة قيد المناقشة فإن لجنة الشفافية في التسلح هي التي تتيح مجالا جديدا للأعمال المتعددة الأطراف، ومن دواعي الأسف أن الأمر ليس كذلك بالنسبة للجنتين المعنيتين بالضمانات الأمنية والفضاء الخارجي. ولكن ربما وجدت امكانيات جديدة لمنهج جديد في مناقشة الضمانات الأمنية بعد اعتماد قرار مجلس الأمن ٩٨٤ - وهو قرار نرحب به قطعا.

إنا لنحث مؤتمر نزع السلاح على بدء اللجان الآن، ونأمل فوق كل شيء أن يتسنى للجنة المعنية بمفاوضات التخفيض بدء عملها فورا.

وأما المجال الثاني فهو استعراض إجراءات مؤتمر نزع السلاح، إذ ينبغي بذل المزيد من الجهود لتنسيق إجراءاته، فجلية للعيان قيمة زيادة مرونته. وفي هذا الصدد أود إثارة قضيتين محددتين. إنا لنعتقد أن كل الدول المهتمة المشتركة في أعمال المؤتمر ، حتى وإن لم تكن أعضاء فيه، ينبغي إشراكها إشراكا أكثر فعالية في أعمال المؤتمر غير الرسمية بما في ذلك مشاورات الرئيس والمشاورات المتصلة باللجان، فضلا عن المشاورات بين المجموعات وذلك على أساس حالة فحالة، إذ إن هذا سييسر من مشاركة هذه البلدان في أعمال المؤتمر ومن التزامها بها، فضلا عن أنه سيعزز التعاون بين كل الدول المشتركة في مسعى تحقيق أهداف نزع السلاح العالمي.

يضاف إلى هذا ضرورة إعادة النظر انتقاديا فيما درجت عليه العادة من قضاء عدة أسابيع كل سنة في كتابة التقارير ، ويمكن في رأينا أن يحل تقرير تقني موجز محل تقرير مؤتمر نزع السلاح الذي يقدم حاليا إلى الجمعية العامة، ذلك لأن المواقف الموضوعية تنعكس بالفعل في الوثائق الرسمية والبيانات المسجلة.

وأما المجال الثالث فهو استعراض تكوين مؤتمر نزع السلاح ، إذ ينبغي للمؤتمر أن يفرغ أخيرا من مناقشاته التي تدور في حلقة مفرغة حول توسيع عضويته ، فالحديث غير القاطع قد بدأ ينعكس على مصداقية المؤتمر إجمالا ، فمن غير المقبول اطلاقا أن يحول لاعتراض على مرشح واحد دون دخول الباقين، بما فيهم فنلندا. لذا يمكن للمؤتمر في رأينا التحرك قدما بشأن هذه القضية باتباع حل يتضمن بيانا مقيِّدا يفيد بأنه لأسباب تتصل بصيانة السلم والأمن الدوليين يخضع عضو جديد واحد لإجراء دولي بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، أو يمكن للمؤتمر بدلا من ذلك الاتفاق على الاستعاضة عن ذلك البلد في القائمة المقترحة ببلد مرشح آخر أو أكثر.

وأما المجال الرابع فهو مفاوضات التخفيض، فأملنا أن تبدأ مفاوضات التخفيض بدون مزيد من التأخير. صحيح أننا نعتبر المسائل المتصلة بمخزونات المواد الانشطارية ذات أهمية كبرى، ولكن المطالبة بإدراج المخزونات في المفاوضات تؤدي بوضوح إلى عكس الغرض المرجو منها إذا ما كانت نتيجتها تأخير حظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة. وفي سياق التخفيض يلزم تطوير علاقة أوثق كثيرا مع الخبرة الفنية المتاحة في فيينا عما هو الحال في المفاوضات حول معاهدة الحظر الشامل للتجارب.

وأما المجال الخامس فهو مفاوضات الحظر الشامل للتجارب، التي من المتوقع أن يسهلها نجاح مؤتمر معاهدة عدم الانتشار، فالآن هناك هدف واضح محدد هو ضرورة انتهاء مؤتمر نزع السلاح من هذه المفاوضات في موعد لا يتجاوز عام ١٩٩٦، الأمر الذي يعني بوضوح أنه يتعين على الدول المشتركة مواصلة المفاوضات المكثفة طيلة النصف الثاني من عام ١٩٩٥. والتخلي عن كتابة التقارير المطولة فكرة طيبة في هذا السياق أيضا.

وتحث فنلندا كل الدول الحائزة للأسلحة النووية على الإمساك عن إجراء تفجيرات نووية، وقد علمت مع خيبة الأمل العميقة بحدوث تفجير نووي صيني آخر، وذلك بعد مجرد عدة أيام من تعهد الدول الحائزة للأسلحة النووية، بما فيها الصين، بممارسة أقصى درجة من الانضباط في هذا الشأن. إن الاستمرار في التجارب النووية لا ينطبق مع أي تعريف لأي شخص لما يشكل أقصى درجة من الانضباط، ولا ينطبق قطعا مع تعريفنا.

ليس الآن بعيد المنال التوصل إلى معاهدة عالمية للحظر الشامل للتجارب يمكن التحقق منها دوليا تحققا فعالا، فلنعمل الآن سويا لوضع حد بعد طول انتظار لعصر تفجيرات التجارب النووية.

الرئيسة: شكرا لممثل فنلندا على بيانه وعلى عباراته الرقيقة الموجهة إلى الرئاسة. الكلمة الآن لممثلة اليابان السفيرة كوروكوتشي، فلتتفضل.

السيدة كوروكوتشي (اليابان): (الكلمة بالانكليزية): سيادة الرئيسة، أود في البداية الإعراب عن تقدير وفدي للسفير نانجيرا رئيس مؤتمر نزع السلاح ولوفده لجهودهما المتفانية في سبيل إدارة المؤتمر إدارة فعالة ثبتت بما فيه الكفاية خلال الجلسات العامة السابقة. وإني لعلى ثقة من أن المؤتمر سيتمكن بفضل إرشادكم القدير من العمل عملا مثمرا وأؤكد لكم تعاون وفدي تعاونا تاما معكم تحقيقا لهذه الغاية.

اليوم أود طرح تعليقات موجزة على بعض قضايا نزع السلاح، ولا سيما على ضوء إنجازات مؤتمر استعراض وتمديد معاهدة عدم الانتشار الذي عقد خلال فترة ما بين دورات مؤتمرنا هذا.

إن اليابان مقتنعة بوجود إرادة عامة دعما لتثبيت وتعزيز نظام عدم الانتشار النووي، فكما أعلن السيد يوهاي كونو نائب رئيس وزراء اليابان ووزير خارجيتها، بعد اعتماد مؤتمر المعاهدة لقراراته فورا، ترحب اليابان ترحيبا خالصا بالمقررات المتخذة بدون تصويت في المؤتمر، وهي مقرر بتمديد المعاهدة إلى أجل غير مسمى، فضلا عن قرارات بشأن "تعزيز عملية استعراض المعاهدة" وبشأن "مبادئ وأهداف عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي". وقد أكد من جديد الوزير كونو، الذي حضر المؤتمر، موقف اليابان المتمثل في السعي لإزالة الأسلحة النووية في نهاية المطاف، استنادا إلى خبرة اليابان كبلد عانى من عواقب القنابل النووية، وكذلك في الوقت نفسه انطلاقا من موقف التخلي بوضوح عن احتياز الأسلحة النووية معربا عن تأييد اليابان للتمديد إلى أجل غير مسمى من معاهدة عدم الانتشار، التي لعبت دورا هاما في عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي واستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية. كما أعرب عن أمله

في أن يشارك أكبر عدد ممكن من الدول الأطراف اليابان في رأيها الأساسي هذا، الأمر الذي يمكن أن يقال إنه رأي تبينت صحته.

وتعدد الوثيقة المعنونة "مبادئ وأهداف عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي في الفقرة ٤ منها ما يلي باعتبار ذلك أهم التدابير في إعمال المادة السادسة من المعاهدة إعمالا تاما وتنفيذها تنفيذا فعالا: (أ) انتهاء مؤتمر نزع السلاح من مفاوضاته على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في موعد لا يتجاوز عام ١٩٩٦، (ب) البدء فورا في مفاوضات على اتفاقية لتخفيض المواد الانشطارية واختتام هذه المفاوضات قريبا، (ج) مواصلة البلدان الحائزة للأسلحة النووية بذل جهودها المنهجية التدريجية لتخفيض الأسلحة النووية عالميا، بغرض إزالة هذه الأسلحة في نهاية المطاف.

وفيما يتعلق بتخفيض الأسلحة النووية، تأمل اليابان أملا خالصا أن تقطع كل الدول الحائزة للأسلحة النووية على نفسها عهدا بأن تواصل عازمة الجهود المنهجية، لتخفيض الأسلحة النووية، بغرض إزالتها في نهاية المطاف، استجابة للثقة التي تضعها فيها الدول غير الحائزة للأسلحة النووية.

وفيما يتعلق بمفاوضات التخفيض، يوافق وفدي تماما على ضرورة بدء المفاوضات هنا فورا في مؤتمر نزع السلاح وبذل الجهود من أجل اختتام المفاوضات قريبا. وفي هذا الصدد تؤيد اليابان رئاسة السفير شانون مندوب كندا للجنة المخصصة لهذا الموضوع.

وكما هو متوخى في "مبادئ وأهداف عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي" ينبغي لنا، نحن مؤتمر نزع السلاح جماعة، ألا ندخر جهدا في التوصل إلى اختتام المفاوضات على معاهدة الحظر الشامل للتجارب في أقرب وقت ممكن على ألا يتأخر هذا عن عام ١٩٩٦. وقد بدأت بالفعل الأعمال على هذه المعاهدة في هذا الجزء الثاني من الدورة، واليابان من جانبها على استعداد لبذل كل ما يمكن من جهود تحقيقا لتلك الغاية.

وفي هذا الصدد، تنص أيضا "المبادئ والأهداف" على أنه "ريثما يبدأ نفاذ معاهدة للحظر الشامل للتجارب ينبغي للدول الحائزة للأسلحة النووية ممارسة أقصى درجة من الانضباط".

ومن دواعي الأسف البالغ إجراء جمهورية الصين تجربة نووية أخرى يوم ١٥ أيار/مايو، هذا غير تجربتي حزيران/يونيه وتشرين الأول/أكتوبر من العام الماضي، وذلك فورا بعد أن قرر مؤتمر معاهدة عدم الانتشار تمديد المعاهدة إلى أجل غير مسمى وتعزيز نظام عدم الانتشار، معطيا بذلك أملا جديدا للمجتمع الدولي في اطراد تعزيز عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي. وإن اليابان لتحث الصين مرة أخرى حثا قويا على عدم تكرار التجارب النووية وتناشد أيضا سائر الدول الحائزة للأسلحة النووية مواصلة الامتناع عن إجراء تجارب نووية.

فينبغي لكل من الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة للأسلحة النووية السعي من أجل إحراز تقدم مطرد بشأن الحد من الأسلحة ونزع السلاح، بحيث يصبح أقرب إلى عالم الواقع تحقيق غاية إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية في نهاية المطاف.

الرئيسة: شكرا لممثلة اليابان على بيانها وعلى العبارات الرقيقة التي وجهتها إلى الرئاسة. الكلمة الآن لممثل رومانيا السفير نيغو، فليتفضل.

السيد نيغو (رومانيا) (الكلمة بالانكليزية): إنه لمن دواعي سروري العظيم أن أتكلم هنا امام مؤتمر نزع السلاح في أعقاب المقرر التاريخي الذي اتخذه مؤتمر استعراض وتمديد معاهدة عدم الانتشار بجعل المعاهدة دائمة. إن هذا المقرر، إلى جانب المقرر بشأن مبادئ وأهداف عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي، والمقرر بشأن عملية استعراض المعاهدة، والقرار بتأييد أهداف عملية السلم في الشرق الأوسط، بما في ذلك إمكانية إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في المنطقة، كلها تمثل حقا محصلة قيّمة وأساسا قويا لإنجازات تحرز مستقبلا في ميادين عدم الانتشار ونزع السلاح، ومساهمة هامة في تعزيز السلم والاستقرار الدوليين.

فالمطلوب الآن من معاهدة عدم الانتشار بعد تعزيزها على هذا النحو هو القيام بدور محوري أفضل في دعم الاستقرار النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية وعملية نزع السلاح، وكذلك في تعميق التعاون الدولي في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية. ولكن علينا تجاه أنفسنا المزيد، فعلينا أن نعمل بلا هوادة لتأمين ما تحتاجه المعاهدة من صفة عالمية لتحقيق غاياتها المحمودة عموما.

إن المقرر المتخذ بتمديد معاهدة عدم الانتشار إلى أجل غير مسمى ليشكل حدثا حاسما لا لنظام عدم الانتشار وحده وإنما أيضا لأنه يفتح فصلا جديدا مليئا بالتحديات في تاريخ الحد من الأسلحة ونزع السلاح، فقد حان الآن الوقت لنا جميعا لمضاعفة الجهود الرامية إلى تخليص العالم من تهديد التدمير الشامل وبناء بيئة دولية أكثر أمنا.

ومؤتمر نزع السلاح مدعو في ظل معاهدة عدم الانتشار الدائمة إلى القيام بدور معزز في مجالات هي على الأقل الانتهاء من وضع معاهدة الحظر الشامل للتجارب في موعد لا يتجاوز عام ١٩٩٦، وبدء مفاوضات موضوعية مثمرة بشأن معاهدة للتخفيض، وتعميق الحوار بشأن الضمانات الأمنية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية.

لقد سجل الجزء الأول من دورة هذا العام تقدما مشجعا في مجالات هامة من التفاوض على معاهدة للحظر الشامل للتجارب، ولكن ما زال يتعين حل قضايا رئيسية مثل نطاق المعاهدة والالتزامات الأساسية وشكل نظام الرصد الدولي وتمويل أنشطة التحقق والمنظمة المقبلة للمعاهدة.

إن رومانيا لتشارك في الرأي القائل بأنه يتعين لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب ان تحظر إلى الأبد إجراء أي تجارب نووية في أي مكان، ولكن من غير الواقعي في الوقت نفسه أن تنطبق المعاهدة على أنشطة غير قابلة للتحقق منها عمليا مثل المحاكاة بالحاسوب والتجارب في المختبرات. فما نحتاجه هو صك فعال ذو مصداقية يخدم حقا غايات عدم الانتشار.

وتقدر الحكومة الرومانية تقديرا بالغا القرار الذي اتخذته مؤخرا المملكة المتحدة وفرنسا بالتخلي عن الاقتراح المقصود منه السماح بإجراء تفجيرات تجريبية في ظروف استثنائية، باعتبار ذلك تقدما رئيسيا في التحرك نحو الاتفاق على مادة النطاق.

كما نرحب أيضا بالتقدم المحرز حتى الآن في صياغة مواد المعاهدة بشأن نظام الرصد الدولي، فمثل هذا النظام، مدعوما بالتفتيش الموقعي الكفؤ وبالمشاورات وإجراءات التوضيح، سيتمكن من الردع بدقة عن الظواهر المشبوهة وعدم الامتثال الممكن.

إن توقيع معاهدة الحظر الشامل للتجارب في العام القادم يشكل هدفا جريئا لكنه ممكن التحقيق، فهو يتطلب بذل كل الدول المشتركة جهودا مستمرة لحفظ وتحسين الجو الدولي المفعم بالثقة المتبادلة. وإنا لنرحب بالتزام كل الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية بتبني معاهدة للحظر الشامل للتجارب بحلول عام ١٩٩٦ ونقدر هذا الالتزام.

لقد كانت رومانيا من بين البلدان التي أيدت بعزم بدء المفاوضات حول حظر إنتاج المواد الانشطارية من أجل الأسلحة النووية في وقت مبكر، ومن رأي حكومتي أن تدوين وقف إنتاج المواد التي هي من درجة تصلح للأسلحة، في صك ملزم قانونيا، سيطمئن المجتمع العالمي على عدم إنتاج أو احتياز هذه المواد سرا، هذا فضلا عن أنه سيساهم في دفع تحقيق جدول أعمال نزع السلاح النووي قدما ويكبح انتشار الأسلحة النووية.

وفي رأينا أنه ينبغي في هذه المرحلة المبدئية أن تركز مفاوضات التخفيض جل اهتمامها على مسألة نطاق المعاهدة والتحقق الفعال، فينبغي لنا أن نستهدف تأمين طابعها غير التمييزي والانضمام العالمي إليها. وسيكون من دواعي سرور الوفد الروماني أن يتناول بمزيد من التفصيل هذين الموضوعين الهامين في إطار اللجنة المخصصة ذات الصلة، التي نأمل أن تبدأ عملها في القريب العاجل.

والآن أنتقل إلى قضية هامة أخرى هي الضمانات الأمنية السلبية، فأؤكد من جديد ارتياح بلدي لاعتماد مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة قراره ٩٨٤ في ١١ نيسان/أبريل ١٩٩٥ والإعلانات الفردية الصادرة عن الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية بشأن الضمانات الأمنية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضد استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها وتوفير المساعدة في حالات حدوث عدوان بمثل هذه الأسلحة، إذ نرى في هذا إنجازا عظيما يعكس الروح الدولية المتزايدة دوما المفعمة بالتفاهم المتبادل، باعتبار ذلك من ثمار فترة ما بعد الحرب الباردة. ويتعين استمرار هذا الاتجاه المشجع وتحسينه نوعيا. وينبغي للمناقشات فيما بين الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية، وربما في إطار مؤتمر نزع السلاح الأوسع، تهيئة الظروف اللازمة لبدء التفاوض في نهاية الأمر على صك دولي ملزم قانونا بشأن توفير الضمانات الأمنية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية - غاية طال انتظارها في عملية السلم والاستقرار العامة.

الرئيسة: شكرا لممثل رومانيا على بيانه وعلى العبارات الرقيقة التي وجهها الى الرئاسة. الكلمة الآن لممثل الأرجنتين السفير سانتشيس أرناو فليتفضل.

السيد سانتشيس أرناو (الأرجنتين) (الكلمة بالاسبانية): لقد طلبنا الإذن بالتحدث اليوم لمجرد لفت نظر المؤتمر الى الوثيقة CD/1314، التي نقلنا بها لهذا المؤتمر بيانا أصدرته حكومة الأرجنتين في اليوم الثالث والعشرين من هذا الشهر بشأن التفجير النووي الذي أجرته جمهورية الصين الشعبية يوم ١٥ أيار/مايو الماضي.

الرئيسة: شكرا لممثل الأرجنتين على بيانه وعلى عباراته الرقيقة الموجهة الى الرئاسة. الكلمة الآن لممثل نيوزيلندا السفير أرمسترونغ فليتفضل.

السيد أرمسترونغ (نيوزيلندا) (الكلمة بالانكليزية): إني أتحدث هذا الصباح لأبلغ المؤتمر برد فعل حكومة نيوزيلندا وشعبها على تفجير السلاح النووي الجوفي الذي أجرته الصين يوم ١٥ أيار/مايو في لوب نور.

لقد أصدر وزير الشؤون الخارجية النيوزيلندي بيانا عاما في اليوم التالي أعرب فيه عن احساس الصدمة البالغة الذي ساور كل النيوزيلنديين إزاء نبأ التفجير، وأضاف الوزير أنه ينبغي إدانة هذا الإجراء "إدانة قوية" إذ جرى فورا بعد المقرر المتخذ في نيويورك بجعل معاهدة عدم الانتشار النووي معاهدة دائمة.

إن حكومة نيوزيلندا لتعتقد أن تخلف الصين عن إعلان وقف اختياري لبرنامج تجاربها النووية يتنافى ومسؤوليتها كدولة عظمى وعضو دائم في مجلس الأمن، فلا يمكن أن يوجد أي مبرر لأي تجربة، لا سيما الآن بعد أن وافقت الصين وسائر الدول الحائزة للأسلحة النووية على مهلة لإكمال مفاوضات هذا المؤتمر حول معاهدة للحظر الشامل للتجارب في موعد لا يتجاوز عام ١٩٩٦.

وقد أعرب مباشرة للسلطات الصينية في كل من بكين وويلنغتون عن احتجاج حكومة وشعب نيوزيلندا القوي. وإنا لنحث الصين على مراعاة النداءات العديدة الصادرة فيما يتعلق بهذه التجربة الأخيرة وعلى إعلان وقف دائم لكل التجارب النووية ريثما تعقد معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ويبدأ نفاذها.

السيد ناصري (جمهورية إيران الإسلامية) (الكلمة بالانكليزية): أود بادئ ذي بدء التقدم بتهانئي الخالصة للسفير د. د. ك. دون نانجيرو لتوليه منصب رئاسة هذه الهيئة المهيبة، راجيا له كل توفيق ومؤكدا له تعاون وفدي تعاونا تاما. وأود أيضا أن أشكر السفير فاتاني ممثل ايطاليا والسفيرة كوروكوتشي ممثلة اليابان، الرئيسة السابقة للمؤتمر التي وجهت دفة أعمال المؤتمر بكفاءة ومهارة كبيرتين خلال الشهر الماضي. كما أعرب عن تقديري الخالص للسيد فلاديمير بتروفسكي الممثل الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة والأمين العام لمؤتمر نزع السلاح، وكذلك للسيد عبد القادر بن اسماعيل نائب الأمين العام للمؤتمر، لمساهمتهما العظيمة القيمة في أعمال المؤتمر.

لقد كان مؤتمر استعراض وتمديد معاهدة عدم الانتشار والتردد حول محصلته الممكنة مصدر انشغال كبير بالنسبة لكثير من الدول لمدة ما، وألقى الافتقار الى توافق في الآراء على شكل وجود المعاهدة مستقبلا بظلاله على مفاوضات نزع السلاح في مجالات شتى.

فواجهنا معسكرا منقسما على نفسه، فتقول مجموعة تضم بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية بأن معاهدة عدم الانتشار هي حجر الزاوية في عدم الانتشار النووي وأن إعطاءها عمرا محدودا سيضعف من العزم على متابعة السعي من أجل التوصل الى نزع السلاح النووي، بينما ساور آخرين قلق عميق إزاء تنفيذ معاهدة عدم الانتشار تنفيذا انتقائيا ووجدوا أنه يصعب جدا في ظل هذه الظروف الموافقة على تمديدها بلا قيد أو شرط تمديدا غير محدود.

ولكن هذه الهوة الكبيرة الأوسع من أن تعبر على ما يبدو قد عبرت أخيرا من خلال تجديد الالتزامات بشأن المبادئ والاجراءات المنبثقة من المعاهدة وزيادة المساءلة عن طريق دعم آلية الاستعراض مقابل تفادي إجراء تصويت على تمديدها لأجل غير مسمى.

وإني لعلى ثقة من أن من كان منا في المؤتمر سيوافق على أن المفاوضات التي دارت في نيويورك كانت شاقة، بل وأحيانا محبطة، ولكنها كانت في الوقت نفسه جادة ذات طابع عملي، فكانت النتيجة التي توصلنا اليها في النهاية إعلانا حظي بتوافق الآراء التام بلا أي تحفظ أو اختلافات في التفسير. صحيح أنه كان بود بعضنا، بما في ذلك نحن، أن يكون الإعلان أكثر شمولا ولا سيما بشأن نزع السلاح النووي، لكنا قررنا تأييد ما نشارك فيه كلنا ووافقنا على تفادي ما يمكن أن يصبح موضوعا لمزيد من الخلاف والجدل.

لذا كان مفهوما أن كل الدول الأطراف، ولا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية ومن يسعون بجد بالغ إلى جعل المعاهدة دائمة، ملتزمة التزاما تاما بكل المبادئ والاجراءات الواردة في الإعلان وبتنفيذه تنفيذا تاما دقيقا. هذا أمر ينبغي لنا اعتباره إنجازا ذا بالٍ، كما نتوقع لإحساس الإنجاز الإيجابي الذي ساد في النهاية أن يضيء الطريق أمام المفاوضات في شتى ميادين نزع السلاح.

ولكنا هنا في مؤتمر نزع السلاح نعترف بأنا لم نبدأ بداية موفقة، فقد طغى على الجزء الأول من الدورة الخلاف حول الإجراءات وتنظيم العمل، فلم نتمكن، على الرغم من الجهود الكبيرة المتفانية التي بذلها الرئيسان الحالي والسابق، من بدء أو مواصلة المفاوضات حول القضايا التي ينبغي لنا تناولها.

وإني لأعتقد أنه ينبغي للالتزامات التي تم التوصل اليها في نيويورك مساعدة مؤتمر نزع السلاح على الخلوص الى اتفاق على أنشطته فيما تبقى من الدورة.

والى جانب التوصل الى اتفاقات هامة بشأن الاستخدامات السلمية والامتثال والعالمية، تتصل مباشرة بأعمال مؤتمر نزع السلاح، تقرر في مؤتمر معاهدة عدم الانتشار برنامج عمل يتضمن عقد معاهدة الحظر الشامل للتجارب في موعد لا يتجاوز عام ١٩٩٦، وبدء المفاوضات فورا واختتامها مبكرا بشأن التخفيض، وبذل الجهود المنهجية تدريجيا من أجل تخفيض الأسلحة النووية وإزالتها. كما صدر مقرر باتخاذ مزيد من الخطوات لإعطاء ضمانات للدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضد استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها، يمكن أن تأخذ شكل صك ملزم قانونا على المستوى الدولي.

وعلى هذا الأساس يتعين علينا أن نواصل بمزيد من الهمة المفاوضات حول معاهدة الحظر الشامل للتجارب بغية عقد المعاهدة قبل عام ١٩٩٦، الأمر الذي يتطلب منا التركيز على القضايا الأساسية التي ينطوي عليها الأمر، مثل النطاق ونظام التحقق، والاتفاق عليها خلال دورتنا هذه.

وفيما يتعلق بالتخفيض يجب أن يكون بوسعنا الآن التحرك سريعا لعقد اللجنة المخصصة وفقا لبيان المقرر الخاص في إطار البند ٢ من جدول أعمالنا.

وفيما يتعلق بنزع السلاح النووي ينبغي لنا السعي من أجل إنشاء لجنة مخصصة، فإذا لم يحظ ذلك بتوافق الآراء في هذه المرحلة ينبغي على الأقل تعيين منسق خاص للتشاور مع الأعضاء بغية التوصل الى اتفاق على الطريقة التي يمكن بها تنظيم هيكل المسعى العازم والجهود المنهجية من أجل نزع السلاح النووي.

وفيما يتعلق بالضمانات الأمنية السلبية من المتوقع للاتفاق على إمكانية إدراج هذه الضمانات في المعاهدة أن يمهد السبيل لتجديد المفاوضات في اللجنة المخصصة بما يفضي إلى محصلة أكثر تحديدا.

ويتعين أيضا ملاحظة أنه فيما يتعلق بقضية هامة هي قضية الشفافية في الأسلحة النووية، التي تمثل مثار قلق كبير بالنسبة للدول غير الحائزة للأسلحة النووية كان التصور أن اللجنة المخصصة للشفافية في التسلح هي أنسب إطار للنظر فيها، وهذا التصور ينبغي له الآن أن يساعدنا في الاتفاق على إعادة عقد اللجنة المخصصة مع إسناد ولاية معدلة اليها تتضمن هذه القضية.

وإنا لنعتقد أن الاتفاق على تنظيم العمل يمكن استكماله سريعا بالاتفاق على المسائل الإجرائية الأخرى بما في ذلك تعيين الرؤساء وتحديد الجدول الزمني للجان وما الى ذلك.

إن مؤتمر نزع السلاح مكلف الآن في أعقاب مؤتمر معاهدة عدم الانتشار بمسؤولية إضافية، فمداولاته وفشله ونجاحه ستكون محل تمحيص دقيق في محافل منها مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار المقرر عقده في عام ١٩٩٧ والدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح المقرر عقدها في عام ١٩٩٧.

إن الوقت ضيق وعلينا العمل سريعا، وعلينا أن نظهر ونتصرف، أكثر من ذي قبل، كمعسكر موحد. هذا في اعتقادي هو الرغبة الجادة والعزم المتين لكلنا نحن الحاضرين هنا.

البارون غيليوم (بلجيكا) (الكلمة بالفرنسية): سيادة الرئيسة، هلا سمحتم لي أولا بالاعراب عن سرور بلدي لرؤية كينيا تتولى رئاسة هذا المؤتمر، ونحن على ثقة من أننا سنحرز تقدما واضحا تحت سلطتكم، ويمكنكم التأكد في أي حال من تعاون وفدي تعاونا تاما.

بمناسبة استئناف أعمال مؤتمر نزع السلاح تود حكومتي الاعراب عن سرورها لنجاح مؤتمر استعراض وتمديد معاهدة عدم الانتشار النووي الذي انعقد في نيويورك. ونحن نعتقد أن نجاحه، هذا بالإضافة الى المقرر المتخذ فيه بتمديد المعاهدة الى أجل غير مسمى - مما يرسخ أسس الأمن الدولي في

المستقبل - إنما يرجع إلى اعتماده أيضا مبادئ وأهداف عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي، المصممة لتكون بمثابة مبادئ توجيهية لكل أنشطتنا مستقبلا، وهي أيضا تذكر بالتحديد أنه ينبغي للدول النووية ممارسة "أقصى درجة من الانضباط" فيما يتعلق بالتجارب النووية. وعلى ضوء هذه المبادئ فإن قيام الصين - في اليوم التالي لاعتماد هذه المبادئ بتوافق الآراء، بإجراء تجربة نووية جديدة كان بمثابة صدمة كبرى بل واستفزاز، ولا يسع حكومتي إلا أن تشجب هذا، فهو يتنافى حقا وروح مفاوضاتنا. وفي الوقت نفسه أقول إن هذا الحدث، على ما في هذا من تناقض، لم يؤد إطلاقا الى تباطؤ المفاوضات بشأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب، وإنما هو يؤكد الحاجة الملحة الى إكمالها. فلنأسف على هذا الحدث ونستمد العبرة منه في الوقت ذاته.

الرئيسة: شكرا لممثل بلجيكا على بيانه. بهذا تختتم قائمة المتحدثين لهذا اليوم. هل يود أي وفد آخر التحدث في هذه المرحلة؟ الكلمة الآن لممثل البرازيل السفير لافير.

السيد لافير (البرازيل) (الكلمة بالانكليزية): سيادة الرئيسة، لقد أتيحت لوفدي الفرصة، في كلمته خلال الجلسة العامة المعقودة يوم ٣٠ نيسان/أبريل، للإعراب عن ارتياحه لرؤية ممثلة لكينيا الصديقة تتبوأ هذا المنصب السامي، منصب رئيس مؤتمر نزع السلاح، ويسرني اليوم أن أجدد لكم الاعراب عن هذا الارتياح.

إن أهم ما دفعني لطلب أخذ الكلمة اليوم هو لتوجيه الشكر اليكم لعبارات الترحيب الرقيقة التي وجهتموها الي بمناسبة تولّي رئاسة وفد البرازيل لدى مؤتمر نزع السلاح.

إن نزع السلاح موضوع تابعته عن كثب وقدمت فيه مساهمات في حياتي الأكاديمية والسياسية، فكان من معاملاتي في مجال الأنشطة المتصلة بنزع السلاح في الأمم المتحدة، على سبيل المثال، الاشتراك في فريق الخبراء الذي كان يقدم المشورة الى بيريز دي كويار الأمين العام للأمم المتحدة حينئذ بشأن الاستخدامات الممكنة للموارد المخصصة للأنشطة العسكرية لصالح الأنشطة المدنية تعزيزا للبيئة.

وفي عام ١٩٩٢ كان من دواعي سروري، كوزير للعلاقات الخارجية للبرازيل، أن أبدأ، في تنسيق وثيق مع أمم أخرى في أمريكا اللاتينية، عملية تعديل معاهدة تلاتيلولكو، التي مهدت الطريق لمشاركة بلدي وغيره من البلدان مشاركة تامة في نظام تلك المعاهدة وجعل من أمريكا اللاتينية أول منطقة مأهولة في كوكبنا خالية من الأسلحة النووية.

ويبدو أن التطورات الدولية التي جرت مؤخرا وخبراتي أنا شخصيا فيما مضى تبين أنني أصل عند منعطف حاسم بصفة خاصة بالنسبة لمؤتمر نزع السلاح، منعطف يتضمن صعوبات عظيمة وفرصا فريدة في الوقت نفسه. فيمكن اتخاذ خطوات هامة في بعد أساسي من أبعاد بناء السلم - السلم عن طريق رفض أدوات الحرب - ينطوي على مراقبة وتخفيض الأسلحة باعتبارها أدوات الحرب ووسائلها التقنية. وإني لعلى ثقة من أن هذا المحفل سيرقى الى مستوى التحدي. وإني لأؤكد لكم استعداد البرازيل للمضي في تقديم مساهمتها الى كل الجهود الرامية نحو الوصول الى عالم يجري تخليصه تدريجيا من وسائل إبادة الحضارة الإنسانية وايقاع الألم والمعاناة بالشعوب، باعتبارها بلدا تتضمن مآثره في هذا المجال تخليه عن امتلاك

أسلحة نووية؛ وعدم اشتراكه في أي نزاع مسلح - باستثناء الحرب العالمية الثانية - في أكثر من قرن؛ واحتفاظه بعلاقات تقوم على الصداقة والتعاون مع كل جيرانه العشرة، واندراجه ضمن أقل بلدان العالم إنفاقا في المجال العسكري من حيث الناتج القومي الإجمالي.

السيد وانغ (الصين) (الكلمة بالصينية): سيادة الرئيسة، يسرني سرورا بالغا رؤيتكم تترأسون أعمال مؤتمر نزع السلاح، ويود الوفد الصيني أن يؤكد لكم تعاونه التام، وينتهز هذه الفرصة في الوقت نفسه للترحيب بالممثلين الجدد الآخرين. وبالنظر الى مضمون البيانات التي سبق القاؤها باسم الوفد الصيني أود إلقاء البيان التالي.

لقد مارست الحكومة الصينية دائما أقصى درجة من الانضباط فيما يتعلق بالتجارب النووية، فعدد التجارب النووية التي أجرتها الصين محدود للغاية.

وفي ١٥ أيار/مايو أجرت الصين تجربة نووية جوفية، أصدر بعدها متحدث من وزارة الشؤون الخارجية الصينية بيانا يفصّل ثانية موقف حكومة الصين المتسق بشأن قضايا التجارب النووية والضمانات الأمنية.

وهنا أود أن أؤكد من جديد أن الصين تؤيد حظر الأسلحة النووية حظرا كاملا وتدميرها تدميرا تاما وتحبذ عقد معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية قريبا في داخل هذا الإطار. وإن الصين إذ تضع هذا الهدف نصب عينيها لتقدم دعمها النشط لمؤتمر نزع السلاح في مفاوضاته بشأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب وتشترك بهمة في أعمال اللجنة المخصصة بشأن الحظر الشامل للتجارب متبعة منهجا جديا عمليا مسؤولا. لقد أعرب عموما المجتمع الدولي، بما في ذلك الصين، عن الأمل في أن تعقد المعاهدة في تاريخ مبكر على ألا يتأخر هذا عن عام ١٩٩٦. وقد أعلنت الحكومة الصينية في مناسبات عديدة أنه متى بدأ نفاذ المعاهدة فستلتزم بها الصين وتتوقف عن إجراء تجارب نووية.

الرئيسة: كما تدركون تماما ما زال هناك عدد من القضايا المعلقة تتصل بالبيان الرئاسي الذي يتناول جدول الأعمال وتنظيم دورة عام ١٩٩٥ وهذه القضايا ما زالت موضوع مشاورات مستمرة. وأملي أن يتسنى إحراز تقدم بشأن بعض هذه القضايا خلال فترة ما بين الدورات، الأمر الذي سيتيح لنا أن نبدأ بداية فعالة في الجزء الثاني من دورتنا، لكن يبدو أنه يلزم المزيد من المشاورات لتذليل ما بقي من صعوبات. لذا أحث كل الوفود على إبداء درجة المرونة اللازمة لكي يصبح هذا أمرا ممكنا.

لقد عممت الأمانة بناءً على طلبي جدولا زمنيا أوليا لجلسات المؤتمر وهيئاته الفرعية في الأسبوع القادم، أعد بالتشاور مع رئيس اللجنة المخصصة لحظر التجارب النووية وهو إرشادي فقط حسبما درجت عليه العادة ويمكن تغييره إذا ما لزم ذلك. وعلى هذا الأساس هل أعتبر الجدول الزمني مقبولا؟

وقد تقرر ذلك

الرئيسة: ستنعقد الجلسة العامة التالية للمؤتمر يوم الخميس الموافق ٨ حزيران/يونيه ١٩٩٥ الساعة العاشرة صباحا.

رفعت الجلسة الساعة ١١/١٠